بعض السبل لمعالجة ضعف الوعي الضريبي في العراق

الحلقة الثالثة

د.توفيق المرياتي

من العرض السابق للعامل الاقتصادي نستطيع استنتاج حقيقة في غاية الاهمية وهي ان تدهور الاحوال الاقتصادية في العراق بصورة عامة وانخفاض مستوى الدخل خلال العام ١٩٥٦ ، ومن ثم مستوى معيشة غالبية السكان خاصة ، كان له الاثر السلبي على الطبقة المسحوقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية ، فكلما زادت حدة تفاوت توزيع الدخل والثروة ، أدت الى توليد الشعور بالاضطهاد لعدم تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع وكذلك الى توليد الكراهية ضد الطبقات المسيطرة اقتصادياً أولاً والنفرة من الدولة ومؤسساتها ثانياً ، ادت ضعف الوعي الضريبي.

اما من الناحية المالية فيتوقف استعداد المكلفين لدفع الضرائب على قدراتهم المالية وكذلك على الطريقة التي يتم بموجبها توزيع وجباية الضرائب ، فسوء المركز المالي للمكلف وزيادة العبء الضريبي على مقدرته المالية مع عدم توفر مبدأ العدالة في توزيع الاعباء الضريبية فضلاً عن استخدام اساليب القهر والقسوة في جباية الضرائب ، كل ذلك يولد لدى المكلفين شعوراً بالظلم الذي من شأنه ان يدفعه الى التهرب من دفع الضرائب.

وفي العراق كانت الضرائب متغيرة بتغير إدارته ، إذ تركت كل دولة أثراً يعيش أوضاع الماضي ويفسر ما جرى على مجتمعنا وما تقرر عليه الى الحد الذي يعرف بماهية الحكم ونفسيات الحاكمين ونهجهم في إدارته وتصريف شؤونه المالية وما آل اليه من اضطرابات بفعل القسر والظلم تجاوز حداً لا يطاق مما ولد عداء بين الدولة والشعب(١). لقد امتد الظلم الضريبي خلال السيطرة العثمانية الى اسلوب الجباية والتحصيل من حيث الوسائل المتبعة ومن حيث التوقيت، فالفلاح كان يدفع الضرائب في أوقات غير مناسبة (قبل جني المحصول) عن طريق القوة ، فيتعرض للأذى ووسائل التعذيب ، يضاف الى ذلك أن جزءاً من حصيلة الضرائب والرسوم كان يذهب الى جيوب الموظفين والوسطاء ، ولم تكن الضرائب كلها من نصيب الحكومة ، ومن امثلة ذلك اللجوء الى طريقة (الالتزام) المشهورة في جباية الضرائب في مختلف الامبراطورية العثمانية(٢).

وفي حقيقة الحال فأن ثمة سببين للجوء الدولة العثمانية الى طريقة الالتزام في جباية الضرائب . الأول يكمن في سوء وفساد الجهاز الاداري في الولايات بصورة عامة وادارة جباية الضرائب بصورة خاصة ، ذلك ان ثقة الولاة في ادارة جباية الضرائب تكاد تكون معدومة في توريد كافة المبالغ المحصلة لهم. والسبب الثاني تعزوه كرترود بيل(٣)، الى عدم قيام الولاة أنفسهم بهذه المهمة وبخاصة الولايات العراقية التي تتصف ببيئتها القبلية والتي تجعل المهمة صعبة ، وحيث دعت الضرورة لتجنيد حملات عسكرية لمواجهة مقاومة افراد العشائر وامتناعهم عن دفع الضرائب .

وكان العراق يلتزم أمره ويضمنه ضريبياً الولاة العثمانيون ، فأن وفى الوالي بالمبلغ الملزم بتوريده للباب العالي كان المطلوب ، والا فأنه يحاسب على تقصيره، فكان هم أغلب الولاة هو الربح بأي وسيلة كانت .

ومن الصور الصارخة في طريقة الالتزام المطبقة في العراق في عهد العثمانيين هي ان حصة الضرائب كانت تجبى (بالمزاد) الذي يرسو على المزايد الاعلى سعراً ولمدة سنة واحدة اعتيادياً ، وهذا المزايد الاعلى إذ يدفع مبلغ الضريبة المتفق عليه الى الحكومة فأنه ينتزع الحد الاقصى من الضريبة الممكن انتزاعه من الخاضعين لها(٤).

وخلاصة القول ان توريد مبالغ الضريبية الملتزم بها من قبل الولاة الذين حكموا العراق الى خزينة الدولة العثمانية مع ما صاحب جباية الضرائب من ظلم وتعسف وقسوة ، كذلك شعور المواطنين العراقيين بأن ما يدفعونه من ضرائب لن ينفق على مصالح بلدهم ، كل ذلك ولد اثراً سلبياً انعكس على العقلية الضريبية والانضباط الضريبي وحتى الخلق الضريبي أيضاً والذي نلمسه في الوقت الحاضر بصورة جلية في تفكير وسلوك الافراد المكلفين في دفع الضرائب ، وان الاوضاع السقيمة التي سادت في العهد العثماني من حيث الالتزامات المالية والتكاليف العامة ، كان من شانها تصوير الضرائب الحكومية بأسوأ الصور في أذهان العامة ، كما كان أثرها في تكوين العقد النفسية من جانب رجال الضرائب ، وان هذا التشابك في نيات الحكومة هو المسؤول عن ضعف الوعي الضريبي ولجوء الناس الى مختلف وسائل الغش والخداع والتهرب غير المشروع من الضرائب .

واذا كانت الآثار السلبية للحكم العثماني قد انسحبت وخلفت فعلها في نفسية الفرد العراقي وادت الى النفرة من الحكم مع ما رافقه من اعمال السخرة الشائعة واستخدام وسائل البطش في جباية الضرائب ، فأن الحال لا تكاد تختلف عنها في ظل السيطرة البريطانية ، حيث كانت حكومة الاحتلال مشغولة بالدرجة الاولى بجمع الضرائب وجباية التبرعات شبه الاجبارية تحت مفاهيم ومصطلحات مختلفة ، فمنها ما كانت تبرعات للصليب الاحمر واخرى لجمعية بناء الملاجئ للجنود في بريطانيا وثالثة لبناء الاثر (الخالد) للقائد المحتل (مود)، وكانت تلجأ الى وسائل مختلفة لجمع المال دون أي اعتبار للمستوى المعيشي للسكان وقد اتخذت اساليب شتى للحصول على الاموال كاحتكار بيع الخمور المحلية والسماح ببيع (الترياق)، ويبدو ان السلطة المحتلة لم تتوان عن اخذ رسوم على جثث الموتى التي تدفن في مقابر محافظة النجف تحت أسم (ضريبة الدفنية) وهناك ضريبة اخرى متممة للضريبة المذكورة انفاً تدعى ضريبة (الحجر الصحي) ، الكرنتينة(٥).

لقد سعت الادارة البريطانية الى فرض ضرائب ثقيلة الوطأة على السكان وشددت بالتدقيق على حجمها ومحاسبة المتهربين منها، حيث رفعت الضرائب الى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه قبل الاحتلال البريطاني ولم يتضايق العراقيون من الضرائب فقط، بل أن تطبيق بعض القوانين البريطانية في تقديرها وجبايتها كان من العوامل الداعية الى التذمر أيضاً ، سيما وان الناس لم يألفوا التدقيق في قضايا الضرائب في عهد العثمانيين .

وخلال فترة الحكم الاهلي عملت السياسة الضريبية على تركيز الدخول والثروات عند الطبقة المتنفذة سياسياً واقتصادياً والقاء معظم العبء الضريبي على كاهل الطبقة الفقيرة، ومما لا شك فيه أن هذا الامر يعتبر عاملاً مؤثراً جداً في اضعاف الوعي الضريبي لدى المواطن، اما السياسة المالية فأنها لم تحاول ان تؤثر على مجرى النشاط الاقتصادي ، كما انها لم تحاول ان تتدخل في توزيع الدخل القومي بين مختلف المساهمين في تكوينه، بمعنى انها لم تسع الى تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية بهدف تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخول والثروات.

١) عباس العزاوي، تاريخ الضرائب ئب العراقية، بغداد، ١٩٥٨،ص,٦
(٢)د.سعد ماهر حمزة،مصدر سابق، ص,٢٠٩
(٣)كرتود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، بيروت، ١٩٧١، ص, ٢٥٤
(٤) عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى، ١٩٢٠، بغداد،١٩٦٣، ص١٣٥، د.محمد سلمان حسن، المنظور الاقتصادي للعراق، بيروت، ١٩٦٥، ص,٣٤٢
(٥) ف.فدجنكو، العراق في النضال من اجل الاستقلال، موسكو، ١٩٨٢، ص٩٠، ترجمة سليم علي الوردي، مصدر سابق،ص, ٢٠

الاقتصاد العراقي بعد عامين من سقوط النظام

بعد عامين من غزو العراق وسقوط النظام السابق، لا يزال الاقتصاد العراقي يعاني بشدة، بسبب مشاكل الوضع الامني التي تعيق التنمية واعادة الاعمار من ناحية، وبسبب الفساد المالي والسياسي من ناحية اخرى.

وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في رواتب الموظفين الذين عادوا للعمل، الا ان كلفة المعيشة ارتفعت اكثر، في وقت لم تصل فيه النسبة الاكبر من المِنح والمساعدات الدولية التي وعد بها العراقيون.

وتشير الارقام التقديرية للبنك الدولي الى ان الناتج المحلي الاجمالي العراقي تراجع عام ٢٠٠٣ بنسبة الثلث تقريبا، اما في عام ٢٠٠٤ فنما بنحو الربع ويتوقع نموه العام الجاري باقل من الربع.

ولابد من التذكير بأن كل تلك الارقام تقديرية لصعوبة الحصول على مؤشرات دقيقة في ظل وضع انتقالي تولته سلطة التحالف وحكومة مؤقتة.

وعلى الرغم من أن عائدات مبيعات النفط قدرت باكثر من خمسة عشر مليار دولار، حالت الظروف الامنية دون تطور كبير في عملية اعادة الاعمار، اما للانفاق على الامن او بسبب خوف الشركات.

وحين طلبت من المسؤولين في البنك الدولي معلومات اكثر عن الاقتصاد العراقي، كان ردهم منطقيا بانهم يديرون فقط اربعمئة مليون دولار لاعمار العراق، فيما المليارات تسال عنها الادارة الامريكية.

وتلك المليارات التي تمثل ناتج العراق المحلي الاجمالي، المقدر بواحد وعشرين مليار دولار العام الماضي، تاتي اساسا من مبيعات النفط، اذ ان المانحين الدوليين لم يقدموا ما وعدوا به.

ولم يحصل العراق سوى على خمسة او ستة مليارات دولار من خمسة وثلاثين مليار دولار وعد بها المانحون في مؤتمر مدريد وهو ما انعكس على المواطنين العراقيين العاديين.

وتتباين ارقام البطالة في العراق، ففي حين قدرت منظمة العمل الدولية نسبة البطالة بما بين الربع والثلث العام الماضي، تشير تقديرات اخرى الى انها تزيد على النصف.

ومع غياب انظمة اقتصادية تقليدية للدولة من جباية ضرائب ومؤسسات اقتصادية راسخة، هناك نقاط اضاءة في بعض مجالات اعادة الاعمار، مثل انتشار الهاتف الموبايل ودخول سلع كثيرة لم تكن متوفرة من قبل.

ويؤمل ان يؤدي تشكيل حكومة غير مؤقتة الى التركيز على بناء المؤسسات الاقتصادية للدولة العراقية ووقف نزيف الانفاق على الامن والفساد.

تراجع البورصات الأمريكية

نيويورك-

تراجعت أسعار الأسهم الأمريكية في بورصة وال ستريت، واقفلت منخفضة الإثنين وسط مخاوف المتعاملين والمستثمرين من ارتفاع معدلات التضخم.وساهم في الضغط على حركة الأسهم، استمرار ارتفاع أسعار النفط التي بلغت ٥٧ دولارا للبرميل في تعاملات الإثنين الماضي قبل أن تتراجع قليلا وتبلغ ٥٦,٦٢ دولارا عند الإقفال.وهبط مؤشر داو جونز لأسهم الشركات الصناعية الكبرى ٦٤,٢٨ نقطة أي بنسبة ٠,٦ في المائة ليقفل على ١٠,٥٦٥,٣٩ نقطة، وهو المستوى الأدنى الذي بلغه هذا المؤشر منذ الأول من شباط الماضي، بحسب وكالة الأسوشيتد برس.

وتراجع مؤشر ستاندارد اند بورز ٥٠٠ الأوسع نطاقا ٥,٨٧ نقطة بنسبة ٠,٤٩ في المائة إلى ١١٨٣,٧٨ نقطة.

وهبط مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم التكنولوجيا ٠,٢٨ نقطة، أي بنسبة٠,٠١ في المائة إلى ٢٠٠٧,٥١ نقطة.

وارتفع الدولار مقابل اليورو والين ليبلغ أعلى مستوى له خلال اسبوعين قبل اجتماع المجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) الذي يتوقع أن يرفع أسعار الفائدة بوتيرة أسرع في المستقبل.

ويتوقع المراقبون ان ترفع لجنة السوق المفتوحة الاتحادية، وهي صانعة السياسة في مجلس الاحتياطي، سعر فائدة الأموال الاتحادية ربع نقطة مئوية إلى ٢,٧٥ في المائة وهو ما سيكون سابع زيادة على التوالي منذ يونيو عام ٢٠٠٤ بحسب وكالة رويترز.وبالنظر إلى المخاوف بشأن التضخم ولاسيما مع ارتفاع أسعار النفط الى مستويات قياسية جديدة الاسبوع الماضي يتوقع التجار أن يشير مجلس الاحتياطي الاتحادي في تقريره إلى انه سيتحول الى اتخاذ موقف حاسم في مجال تضييق الائتمان، بدل الموقف الحذر الذي يتخذه حاليا.

وفي حركة أسعار العملات، بلغ سعر اليورو ١,٣١٦٥ يورو مقارنة مع ١,٣١٥٧ يورو أواخر التعامل في نيويورك.

وفي أسواق آسيا انخفضت الاسهم اليابانية في تعاملات الظهر ببورصة طوكيو في أعقاب التراجع في السوق الامريكية.

وبنهاية جلسة التعامل الصباحية عند الظهر في بورصة طوكيو انخفض مؤشر نيكي القياسي لاسهم الشركات اليابانية الكبرى ٢٧,٠٧ نقطة أي بنسبة ٠,٢ في المئة الى ١١٨٥٢,٧٤ نقطة.

وقفز مؤشر توبكس الأوسع نطاقا ٠,٠٩ في المئة الى ١٢٠٤,٥ نقطة بعد ان تقلب صعودا وهبوطا في وقت سابق من جلسة التعامل.

اليوم العالمي للمياه: الفقراء يجأرون بالشكوى

الأمم المتحدة تسعى لتقليص المحرومين من مياه الشرب ومجاري الصرف الصحي الى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

بمناسبة اليوم العالمي للمياه تدشن الأمم المتحدة ابتداء من ٢٠٠٥/٣/٢٢ المقبل عقدا بعنوان "المياه من اجل الحياة، المياه للجميع" بهدف تقليص عدد الأشخاص المحرومين من مياه الشرب ومجاري الصرف الصحي الى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

ويتوفى ٢٢ الف شخص كل يوم بسبب أمراض تنقلها المياه غير الصالحة للشرب. فهي السبب الاول للوفيات في العالم قبل سوء التغذية. والتيفوئيد والكوليرا والملاريا والاسهال من الامراض التي تنقلها المياه الملوثة.

فالمياه تشكل رهانا حيويا لنحو ٢,٤ مليار شخص لا تتوفر لديهم مجاري للصرف الصحي، مثل المراحيض والمجاري العامة، كما أن هناك ١,١ مليار شخص محرومين من المياه الصالحة للشرب.

وقد تعهدت الاسرة الدولية قبل خمس سنوات، أي أثناء القمة الألفية في العام الفين، بأن تخفض الى النصف عدد الاشخاص المحرومين من مياه الشفة من الآن حتى سنة ٢٠١٥، وخلال قمة الارض في ٢٠٠٣ توسع هذا التعهد ليشمل المحرومين من مجاري الصرف الصحي لكن من دون تحديد الية جمع التمويلات المناسبة.

والاسوأ من ذلك ان المساعدات المجمدة. وتفيد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ان المساعدات الحكومية المخصصة لقطاع المياه تقلصت من ٢,٧ مليار دولار في ١٩٩٧ الى ١,٤ مليار دولار في ٢٠٠٢، ثم استقرت منذ ذلك الحين لكنها تبقى بعيدة عن حجم التحديات.

ومع تراجع المساعدات الحكومية، ظهرت اشكال جديدة من التعاون منذ التسعينات هي "الشراكات بين القطاعين العام والخاص". وقد دافع ميشال كامديسو المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي في كتابه "المياه" عن الاستعانة بالقطاع الخاص وهو يقدم اليوم النصح للامين العام للامم المتحدة كوفي انان في هذا المجال.

وترى لورانس توبيانا مديرة معهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية ان "الشراكات بين العام والخاص ليست الحل لبناء بنى تحتية في البلدان الفقيرة.. اننا نطلب منها الكثير فذلك ينبغي تحقيقه بالاموال الحكومية". وتدعو توبيانا الى تحقيق "امن اجتماعي عالمي" عبر "مضاعفة المساعدة الحكومية للتنمية" وتوزيعها على نطاق واسع ميدانيا.

وتناضل الحركة المعارضة للعولمة في كل "منبر اجتماعي" ضد تخصيص المياه وتدافع عن كون المياه "ملكية عامية".

والجدل في هذا الشأن حساس خصوصا في فرنسا مهد ثلاث شركات عالمية كبرى للمياه وهي فيوليا (فيفندي) وسور (بويغ) وسويز-ليونيز للمياه.

وتدعو المنظمات غير الحكومية مثل "اتاك" الى فرض ضريبة عالمية من اجل تأمين التمويل للتنمية. وقد قامت فرنسا بخطوة صغيرة في هذا الاتجاه مع تبني قانون في كانون الثاني/يناير يجيز للمجالس المحلية والنقابات ومصالح المياه تخصيص حتى ١٪ من فواتير المياه للمساعدة على التنمية.

وخلال خمس عشرة سنة اتاحت المبالغ التي تخصصها وكالة سين-نورماندي من اجل التنمية على سبيل المثال توفير مياه الشرب لحوالى مليون شخص.

فان اعتمدت جميع هيئات او شركات توزيع المياه اقتطاع "١٪ على المياه" قد يتيح ذلك تمويل مشاريع بقيمة ١٢٠ مليون يورو في الدول النامية بحسب توقع برنامج التضامن من اجل المياه الذي يتولى الاشراف على احد المؤتمرات الثلاثة التي تنظمها اليونيسكو من ٢٢ الى ٢٥ اذار/مارس حول مشكلات المياه وافريقيا.

العراق يتطلع الى النور لقهر قوى الظلام

الولايات المتحدة تتحمل وطأة النقد بينما تعود انقطاعات الكهرباء بالفائدة على المخربين

بقلم : روري كارول –بغداد

لا تدري حمدية نايف، بينما تتخبط في الظلام بحثاً عن مصباحها النفطي في الغرفة الهادئة التي تخلو من همهمة البراد أو التلفزيون، فيما إذا كان من الواجب أن نُطلق على هذه الحقبة البغيضة نعت فترة ما بعد صدام، أم ما قبل الثورة الصناعية.

و تعيش نايف، التي تعمل قيِّمة لإحدى المدارس، مع زوجها في إحدى مناطق بغداد الشرقية المتوسطة المستوى، حيث الشوارع الكثيرة الأشجار، و التي تنتشر في أرجائها أطباق الإستقبال التلفزيونية و أنظمة التكييف، لكن الكهرباء تنقطع في تلك المناطق بمعدل أربع ساعات من أصل كل ستة، و لا تحتوي شقتهم سوى على نوافذ قليلة، للتقليل من حرارة الصيف، لكن مع إنقطاع التيار الكهربائي يمضي الزوجان معظم يومهما في الظلام.

و تقول السيدة نايف: " لا نقدر مادياً على توفير الكثير من النفط، لذا نحاول عدم إستخدام المصباح النفطي كثيراً".

و قد أدى إرتفاع مفاجئ في التيار الكهربائي الى إحتراق محرك برادهم فيما لا يعمل فرنهم الكهربائي، لذا يعملون على إعداد أطعمة لا تتلف بسرعة و ذلك باستخدام موقد نفطي موضوع على الأرض.

و قد استمر وضعهم على ذلك الحال منذ الغزو الأميركي في آذار من عام ٢٠٠٣،

و يلعن الزوج، عبد التميمي، العالم بأجمعه بشكل عام، و الأميركيين و السلطات العراقية على وجه الخصوص، قائلاً: " يسوء الوضع طوال الوقت".

و عبر العاصمة، تجد الكثير من القصص المماثلة لأناس تأثروا بإنقطاعات الطاقة الكهربائية، و أمزجة تتراوح من حالات السخط الشديد حتى الإستسلام للأمر الواقع، و هي إشارة مزعجة في خضم التفاؤل الذي ساد عقب إنتخابات كانون الثاني الماضي و الإدعاءات المتنامية بتلاشي الإرهاب.

و يقول المسؤولون أن الهجمات الأخيرة على أنابيب الغاز و النفط المغذية لمنشآت توليد الطاقة الكهربائية تُظهِر إستراتيجية تزداد تعقيداً و تطوراً أكثر فأكثر لوضع بغداد تحت حالة من الحصار الإقتصادي.

فقد اعتاد سكانها البالغ عددهم ستة ملايين نسمة على بنية تحتية مشابهة لما هو موجود في دول العالم المتقدم منذ السنوات الأولى من عمر النظام السابق، و اليوم، يغذي تدهور هذه البنية مشاعر الكره لسلطات الإحتلال.

و نجد الكهرباء قابعة في المرتبة الثانية في سلم الأولويات بعد مشكلة الأمن، و يشكل إصلاح هذا القطاع إختباراً لمصداقية الحكومة العراقية التي تحظى بدعم أميركي.

و يدافع ريك ويتيكر، الذي يدير مشاريع البنية التحتية العراقية لصالح الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، عن تلك الخدمات السيئة بالقول: " يعتقد (الناس) بأنهم يعرفون فيما إذا كنا نؤدي أعمالنا كما ينبغي أم لا، حينما يضعون أناملهم على المفاتيح الكهربائية التي تشغل مصابيح بيوتهم". و يدعي ويتيكر بأن الشبكة الوطنية لم تعطِ سوى نصف إحتياجات البلاد الكلية البالغة ٨ ميغاواط، لذا فقد وصلت إنقطاعات الطاقة الكهربائية الى ١٢ ساعة يومياً.

و ينبغي أن ترتفع إمدادات الكهرباء الى ما يتراوح بين ٦٥٠٠و ٧٠٠ و هو ما يقرب من مستويات الطاقة الكهربائية في عهد النظام السابق –بحلول الصيف، حينما تصل درجة الحرارة الى ٥٠ درجة مئوية و يسعى الجميع لاستخدام أجهزة تكييف الهواء. الأمر الذي يتحقق حينما يتمكن المدراء و المهندسون من العمل في وسط يسوده النظام و الأمن.

و يقول السيد ويتيكر أن التطورات المتوقعة تعكس الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة و السلطات العراقية لإعادة تأهيل منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية القديمة و بناء أخرى جديدة. و تتجلى إحدى حسنات النظام الجديد في إنه يعمل على توزيع الطاقة الكهربائية في مختلف أرجاء البلاد بشكل عادل، بخلاف النظام السابق الذي كان يعمد لحرمان معظم محافظات البلاد و منح الطاقة للعاصمة بغداد.

و تبدو الصورة مغايرة تماماً خارج نطاق المنطقة الخضراء المحصنة للغاية و مولداتها العملاقة، حيث يقول سكان بغداد أنهم محظوظون إذا ما حصلوا على أربع ساعات من الطاقة الكهربائية مقابل كل ساعتين من الإنقطاع، فيما لا توجد أية بوادر تحسن في الأفق.

و يقول أحمد صاحب، ٤٣ سنة، والذي يعمل كهربائيا في منطقة الكرادة ببغداد، بأنه كان محاصراً بالزبائن، و بعضهم يتوسل إليه، و هم على وشك البكاء، من أجل القيام بمعجزة ما لإصلاح مولداتهم. و أضاف: " في عهد النظام السابق كنا نحصل على ٢٠ ساعة من التيار الكهربائي يومياً، و هو ما تعودنا عليه منذ ذلك الحين".

و قد إستفاد الكثير من التجار الصغار من الطلب المتنامي على المولدات المنزلية الصينية الصنع والتي تتراوح أسعارها بين ١٤٥ و ٤٥٠ دولاراً. فقد تمكن أحد هؤلاء، الذي يُدعى أحمد غازي، من الإرتباط و هو لم يزل في الـ١٧ من عمره، بفضل فرصه المستقبلية نتيجة عمله في مجال تجاري رائج إقتصادياً و ذي إحتمالات إيجابية واعدة يحتمل إستمرارها لفترة طويلة. و يتفحص زبائنه المولدات التي يبيعها معبرين عن تعاطفهم مع أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الحصول على مولدات. و أضافوا بأن الأمور تسير من سيء الى أسوأ –حيث أدى إنقطاع تجهيزات الوقود الى شحة في ما تتطلبه المولدات من جهة أخرى.

و قد كال هؤلاء اللوم على الأميركيين و السلطات العراقية، فيما قال البعض أن ما يجري مؤامرة لمعاقبة العراقيين و هذا بالضبط ما يود الارهابيون سماعه.

ففي محاولة لإفقاد الحكومة العراقية الجديدة الإستقرار المنشود، يعمل خليط متمايز من الإسلاميين و البعثيين السابقين على تركيز هجماتهم على البنية التحتية، بإستهداف خطوط النقل النفطية التي تغذي مصافي بغداد، لقطع إمدادات الزيوت و الكيروسين و البترول و غيرها.

و قد نجح المخربون الى حد كبير في عزل المدينة و حرمانها من مصادر الطاقة، كما قال أيهم السامرائي، وزير الكهرباء العراقي، لصحيفة النيويورك تايمز نهاية الشهر الماضي.

و تظهر إحدى الرحلات التي قمنا بها مع مهندسين الى إحدى منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية، التي يجري إنشاؤها في ضواحي بغداد، الإجراءات الأمنية المشددة المتبعة: حيث يرافق كل مهندس ثلاثة حراس شخصيين، فيما يتنقلون في عربات مدرعة، و تقوم إحدى المروحيات بتوفير الحماية الجوية، و قد قُتل ستة أشخاص في كمين تم نصبه لإحدى القوافل المماثلة في أيلول الماضي.

أما المنشأة نفسها، التي لا يمكن تمييزها بسهولة، فقد كانت عبارة عن حصن حقيقي: أكياس رمل و متاهات كونكريتية و لافتات ترشد الى ملاجيء واقية ضد قذائف الهاون و حراس نيباليون و جنوب أفريقيين.

و قال أحد المسؤولين عن المشروع أن التكاليف الأمنية تشغل ما يصل الى ربع الميزانية المقدرة بـ ١٦٠ مليون دولار. و قد تم إغتيال أربعة مقاولين عراقيين في الأقل و تعرض الكثير منهم للتهديد.

و قد اثنى مدراء المشروع على قوة الحراسة المؤلفة من ٦٠٠ شخص لشجاعتهم و إجتهادهم و مهارتهم. و تقتطع إجراءات التفتيش الأمنية المسهبة كل صباح ثلاث ساعات من أصل عشر مخصصة للعمل.

و يقول أحد المهندسين أن العمل في تلك المولدات كان متأخراً بواقع بضعة اشهر عن الجدول الأصلي، لكن ينبغي على تلك المنشأة إنتاج ما يصل الى ٢١٦ ميغاواط بحلول الصيف، و اضاف: " نحن نحقق تقدماً جيداً، لكن العمل ما زال يفتقر الى السرعة الكافية التي تمنح الناس ما يحتاجونه من الطاقة الكهربائية".

ترجمة : عمار أسعد
عن صحيفة الغارديان